**المحاضرة الأولى: التدقيق الخارجي، مفهومه و علاقته بالتدقيق الداخلي**

 يقوم بمهمة التدقيق الخارجي مدقق من خارج المنشأة تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها وهذا المدقق يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين و الإداريين ، وان وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له.

**أولا: مفهوم التدقيق الخارجي:**

1. **تعريف التدقيق الخارجي:**

ينظر إلى مهنة المراجع في الحياة الاقتصادية بأنها المهنة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما يقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأى محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المؤسسة ولذلك سنتطرق إلى تعريف المراجعة الخارجية كما يلي:

- هي فحص مستقل للقوائم المالية وكل التسجيلات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، من طرف مراجع مستقل مؤهل وذو خبرة، من اجل ضمان مصداقية القوائم المالية والتقارير الإدارية الأخرى، لوضع كامل مسؤولية المؤسسة في تسيير أموال المقترضين وأيضا السماح باكتشاف ضعف وعيوب أنظمة الرقابة الداخلية.

- هي عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.

- عرفته لجنة المحاسبة الأمريكية بأنه " عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

- عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية ، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم المالية للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

 من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التدقيق الخارجي هو عملية فحص دقيق و متعمق ومنظم لأنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

1. **أهداف وأنواع التدقيق الخارجي**

وتتمثل أهداف التدقيق الخارجي تتمثل فيما يلي :

* إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفق اً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
* بيان أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية وإمداد الإدارة أو المنشأة بالمعلومات عن هذا النظام؛
* إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للمنشأة أم لا.

 ويتم التعيين إما برغبة من **المؤسسة** ذاتها للتأكد من مصداقية البيانات المحاسبية الخاصة بأحد الأقسام في المؤسسة أو بالأقسام كافة أو لتقييم وضعيتها الحالية من أجل اكتشاف النقائص وتحسينها و إما لتجنب حدوث الأخطاء أو الغش لأن وجود نظم للرقابة الداخلية لا يعني عدم حدوثها كما أن وجود مدقق مستقل يطمئن أصحاب المؤسسة و يزيد من درجة الثقة في هذه المعلومات والاعتماد عليها، كما ان هذه المعلومات المحاسبية التي تمت مراجعتها تعتبر وسيلة للحكم على إدارة المنشأة من حيث التزامها بالأهداف المسطرة، ويتيح لمجلس الإدارة اتخاذ القرار بإعادة انتخابهم او استبدالهم.

 كما يمكن أن تعين المؤسسة مدقق خارجي تعاقدي بطلب من **الغير** أي من المتعاملين مع المؤسسة مثل المستثمرين، الشركات... ،حيث يعتبر تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد أمر يطمئن ويزيد ثقة المستثمرين بان أموالهم لن تتعرض للاختلاس، والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من احترام وعدم انتهاك عقد الشركة وقانون الشركات ومختلف العقود القانونية الأخرى.

وعليه فإن هناك ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي، هي:

**أ .** التدقيق القانوني: أي الذي يفرضه القانون، يتمثل في أعمال مراقبة الحسابات السنوية الإجبارية التي يقوم بها المدقق القانوني )محافظ الحسابات(.

**ب.** التدقيق التعاقدي: الذي يقوم به المدقق بطلب من أحد الأطرف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة.

ج. التدقيق القضائي)الخبرة القضائية(: الذي يقوم به المدقق بطلب من المحكمة.

1. **قواعد و معاييرالتدقيق الخارجي:**

أ-قواعد عامة: تتعلق القواعد العامة بمؤهلات المدقق ونوعية العمل الذي يقدمه وتتمثل فيما يأتي :

- يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين وذو كفاءة عالية.

- أن يكون محتفظا بشخصيته وتفكيره المستقل بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله.

- يجب أن يبذل كل جهده والعناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق وأن يكون حذر عند ممارسته للمهنة.

ب- قواعد العمل الميداني: هي عبارة عن:

- وضع خطة لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق.

- أن يقوم المدقق بدراسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في المؤسسة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه.

- يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار.

- الحصول على إقرارات ) رسائل تأكيد( من أصحاب الأرصدة الظاهرة في دفاتر المؤسسة لوضع أساس سليم يبني عليه المدقق رأيه الإجمالي حول الحسابات الختامية.

ج- قواعد إعداد التقرير:

وتتمثل في تلك الأمور التي على المدقق أن يبينها في تقريره:

- أن الحسابات قد تم أعدادها على أساس مبادئ وقواعد المحاسبة المتعارف عليها وأتباعها بشكل منسجم من سنة لأخرى وأن وجد اختلاف يبينه المدقق في تقريره.

- أن الإفصاح في الحسابات والمعلومات قد تم بالشكل الصحيح والإفصاح الكافي عن أية بيانات جوهرية التي يرى المدقق ضرورة إظهارها في الحسابات الختامية أو في تقريره.

- أن يتضمن التقرير نطاق وطبيعة عملية التدقيق التي قام بها.

- أن يبين رأيه حول الحسابات الختامية ويظهر ملاحظات حول الحسابات، إذ يمكن أن

يكون تقريره بتحفظات أو بدونها، وإذا أمتنع المدقق عن إبداء الرأي يجب أن يوضح سبب ذلك في تقريره.

**ثانيا: العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي:**

 إن التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية أصبح هاما وضروريا للطرفين لما له من تأثير ايجابي ، وغالبا ما تحدد الإدارة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المؤسسة، ولذلك فإن أهداف المراجعة الداخلية تختلف عن أهداف المراجعة الخارجية، ورغم هذا الاختلاف إلا أن التدقيق الداخلي والخارجي مكملان لبعضهما البعض ووسائل تنفيذهما تكاد تكون موحدة.

1. **أوجه الاختلاف والتشابه بين التدقيق الداخلي و الخارجي:**

نظرا لتعدد أوجه الاختلاف والتشابه بينهما فقد ارتأينا إبرازهما كما يلي:

1. **أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي:**

 يمكن توضيح أهم أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية من خلال الجدول الموالي :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **معيار التفريق** | **التدقيق الداخلي** | **التدقيق الخارجي** |
| 1. **الهدف**
 | خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقةللإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعة. | خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي. |
| 1. **نوعية القوائم**
 | موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة ويعينبواسطة الإدارة. | شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك. |
| 1. **درجة الاستقلالية**
 | تمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات، مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارة جميعها. | يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقويم وإبداء الرأي. |
| 1. **المسؤولية**
 | مسؤولية أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسات إلى مستويات الادارة العليا . | مسؤولية أمام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم. |
| 1. **نطاق العمل**
 | تحدد الإدارة نطاق العمل فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للمراجعة الداخلية يكون نطاق عملها . | يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة و المعايير المهنية وما تنص عليه القوانين و الأنظمة. |
| 1. **توقيت التدقيق**
 | يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية. | يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون احيانا خلال فترات متقطعة من السنة. |

من خلال الجدول وبالنظر إلى الشخص الذي يقوم بعملية المراجعة يمكن ان نفهم التالي:

**المراجع الخارجي:**

- شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة وهو مسئول أمام الملاك؛

- يعين من طرف الملاك، ويكون تعيينه إلزاميا بقانون معين؛

- يتمتع باستقلال كامل في ممارسة مهامه؛

- يبدي رأيا محايدا ومستقل حول سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي يعدها المحاسب.

**المراجع الداخلي:**

- شخص موظف من داخل المؤسسة، وتابع لهيكلها التنظيمي؛

- يعين من طرف الإدارة؛

- استقلالية محدودة وغير كاملة؛

- مسئول أمام الإدارة.

**ب-أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:**

على الرغم من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كما سبق ذكره فان هناك أوجه للشبه بينهما، ولعل أهمها ما يلي :

**- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية**

يسعى كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال دراسته وتقييمه وتحديده لنقاط قوته ونقاط ضعفه، والتأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال، ويمد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها واتخاذ القرارات الصائبة.

**-التقنيات المستعملة**

يستعمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامهما والتي منها ) الاستبيان، الفحص المستندي،.....).

1. **أهمية و اهداف التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي:**

إن التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يقصد به التعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين، بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين، وكذا تنفيذهما للفحص المحاسبي للسجلات المالية بما يضمن تغطية اشمل لاكتشاف الأخطاء وتحقيق الأهداف المرجوة.

يمكن تحديد أهم أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في النقاط التالية: 3

 تغطية أعمال المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة؛

* تنفيذ أعمال المراجعة بجودة عالية؛

 الحد من التكرار وازدواجية العمل؛

 تخفيض تكلفة أعمال المراجعة؛

 مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها بنجاح.

أما على صعيد الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي للمراجع الخارجي فيمكن بيانها كما يلي:

- التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي لإدارة البنك سواء كانت مالية أو انتقادية أو مصححة للإجراءات المتبعة مفيدة للمراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية المراجعة الداخلية في تحسين وضبط تلك النظم؛

- يمكن لإدارة التدقيق الداخلي بما لديها من خبرة ودراية بعمليات البنك وأساليب العمل والإجراءات المتبعة، أن تقدم الإيضاحات الكاملة للمدقق الخارجي أثناء قيامه بمهامه؛

- إن وجود مراجع داخلي أو إدارة للمراجعة الداخلية تساهم في تحسين طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي يعمل على طمأنة المراجع الخارجي وتخفيض نطاق اختباراته.